مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تراجع آخر في مجمل أوضاع التشغيل

ملخص

أظهرت بيانات شهر فبراير تراجعًا آخرًا في الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط. ورغم أن معدلات التراجع قد خفت عما كانت عليه في شهر يناير، إلا إنها ظلت واضحة. في الوقت ذاته، هدء معدل تراجع التوظيف واستمرت أسعار مستلزمات الإنتاج في الزيادة.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات ™ (*PMI™*). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

وقد أظهر مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي مزيدًا من التدهور في إجمالي أوضاع العمل لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفطوذلك بصعوده من 45.0 نقطة في يناير إلى 46.0 نقطة في فبراير. وفي حين أن معدل التراجع كان أبطأ مما كان عليه الشهرين السابقين، إلا أن أوضاع العمل شهدت تدهورًا للشهر الخامس على التوالي.

سجلت شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بمجال النفط تراجعًا في الإنتاج والطلبات الجديدة خلال شهر فبراير. حيث كانت حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة في البلاد إلى جانب عدم كفاية الطلب هي المحركات الرئيسية وراء تراجع الإنتاج، في حين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية هي السبب الأكبر لتراجع الطلبات الجديدة. كما تراجعت طلبات التصدير الجديدة خلال شهر فبراير مدفوعة بزيادة أسعار الدولار وعدم الاستقرار السياسي في مصر.

في حين استمر التراجع في التوظيف لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط، هدءهدء معدل تراجع التوظيف عما كان عليه في شهر يناير. وشهدت الأعمال المتراكمة زيادة طفيفة خلال شهر فبراير، وذلك للشهر الثاني على التوالي. في الوقت نفسه زادت مواعيد التسليم سوءًا.

شهدت أسعار المنتجات التي تحددها شركات القطاع الخاص المصري الغير عاملة بالنفط زيادة خلال شهر فبراير. علاوة على ذلك، تسارع معدل تضخم الأسعار ووصل إلى أقوى معدل له على مدار تاريخ الدراسة. وقد ربط أعضاء اللجنة هذه الزيادة بزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة خلال فترة الدراسة الأخيرة. كان معدل تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج أقل قليلاً مما كان عليه في شهر يناير وظل قويًا. وشهدت أسعار الشراء زيادة بوتيرة مشابهة لما كان عليه الحال في شهر يناير، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بزيادة أسعار الدولار وعدم الاستقرار السياسي المستمر. وقد تراجعت تكاليف التوظيف وذلك للمرة الأولى في تاريخ الدراسة.

أبلغت شركات القطاع الخاص المصري عن تراجع في نشاط الشراء خلال شهر فبراير، وربطت ذلك بشكل عام بانخفاض حجم العمل. كما تراجع أيضًا مخزون المشتريات، مشيرًا بذلك إلى تراجع مخزون مستلزمات الإنتاج للشهر الثاني على التوالي.

تعليق

وفي تعليقه على دراسة مؤشر مدراء المشتريات لمصر ذكر سيمون ويليامز المحلل الاقتصادي لمجموعة HSBC في مصر:

"أرى القليل مما يمكن أن يكون مشجعًا في البيانات. حيث اعتدلت وتيرة التراجع الاقتصادي قليلاً، ولكن قراءة شهر فبراير هي القراءة الخامسة على التوالي التي تظهر تراجع في اقتصاد القطاع الخاص. حيث تتراجع الطلبات الجديدة – من الداخل والخارج – عن أساسها المنخفض بالفعل كما تراجع التوظيف مرة أخرى. تشكل زيادة تضخم الأسعار التي تم رصدها خلال الدراسة قلق خاص، وتشير على الأرجح إلى الأثر الناجم ليس عن فقط ضعف العملة ولكن أيضًا عن الاضطرابات المستمرة في الإنتاج وسلسلة التوريد. ومع استمرار الشحن السياسي، لا تزال توقعاتي بتحسن الأرقام في مارس منخفضة."

النقاط الرئيسية

- تراجع الإنتاج والطلبات الجديدة للشهر الخامس على التوالي
- هدوء معدل تراجع التوظيف
- استمرار زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج بمعدل قوي

لمحة تاريخية

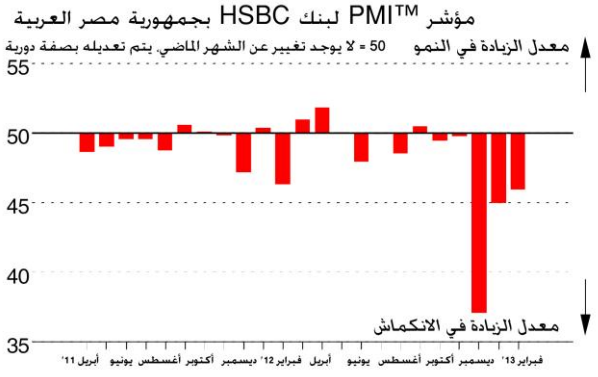

المصدر: Markit، HSBC

مزيد من المعلومات, يرجى الاتصال على:

HSBC

سيمون ويليامز, كبير الاقتصاديين
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هاتف: +971-4-423-6925
بريد إلكتروني: simon.williams@hsbc.com

أمنية سمرة, رئيس شؤون التواصل والإعلام
بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م.
هاتف: +20-2-2529-8376
بريد إلكتروني: omniasamra@hsbc.com

ماركيت

أوليفر كلوديسكي، خبير اقتصادي
هاتف: +44-1491-461-003
بريد إلكتروني: oliver.kolodseike@markit.com

كارولين لوميلي, مسؤولة الاتصالات بالمؤسسة
هاتف: +44-20-7260-2047
جوال: +44-781-581-2162
بريد إلكتروني: caroline.lumley@markit.com

ملاحظات للمحررين:

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دوريًا. البيانات التاريخية التي تتعلق بالأرقام المتضمنة (غير المعدلة) والسلسلة المعدلة دوريًا عند نشرها لأول مرة والبيانات المعدلة التالية متاحة للمشتركين عن طريق ماركيت. برجاء الاتصال بـ economics@markit.com.

HSBC:

تعد شركة HSBC واحدة من أكبر مؤسسات الأعمال البنكية والخدمات المالية على مستوى العالم. فبواسطة ما يقرب من 6900 مكتب في كل من الأسواق الناشئة والأسواق سريعة النمو، فإننا نهدف إلى التواجد حيث يتواجد النمو، وأن نقوم بربط العملاء بالفرص، وأن نمكن الشركات من تحقيق النجاح والاقتصادات من تحقيق الرخاء، وفي نهاية المطاف مساعدة الناس على تحقيق آمالهم والوصول إلى طموحاتهم.

إننا نقوم بخدمة أكثر من 60 مليون عميل عبر مجموعاتنا العالمية الأربعة: التجزئة المصرفية وإدارة الثروات، الخدمات المصرفية التجارية، الخدمات المصرفية العالمية، والخدمات المصرفية العالمية الخاصة. تغطي شبكتنا 84 دولة ومقاطعة في ست مناطق جغرافية: أوروبا، هونج كونج، بقية آسيا والمحيط الهادي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية. هدفنا أن نصبح بنك العالم المحلي الرائد.

مع إدراجنا في سوق الأوراق المالية في كل من لندن وهونج كونج ونيويورك وباريس وبرمودا، هناك أكثر من 221.000 من حملة أسهم HSBC القابضة في 134 دولة ومقاطعة.

نبذة عن مجموعة Markit:

مجموعة Markit هي شركة عالمية رائدة في تقديم خدمات المعلومات المالية، ويعمل بها أكثر من 2800 موظفاً. وتقدم الشركة بيانات وتقييمات مستقلة، بالإضافة إلى معالجة العمليات التجارية وذلك في كافة فئات الأصول بهدف دعم الشفافية والحد من المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتتضمن قائمة عملاء الشركة معظم أبرز المؤسسات المشاركة في السوق المالي. لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.markit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) :

تغطي دراسات *مؤشرات مدراء المشتريات* (PMI™) الآن 32 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت *مؤشرات مدراء المشتريات* (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.markit.com/economics.

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ لشركة HSBC جمهورية مصر العربية لمجموعة Markit Economics Limited. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع ، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و *PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited ، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمةMarkit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.